

مقدمة

يشهد العالم ثورة تعليمية جديدة مع الثورة التي واكبت ما يعرف بعصر ما بعد الصناعة (Post modernism) على يد العالم الأمريكي " نور " (1984) الذي بدأ مع نظرية " أنشطين " في النسبية وتصورات علم السبرنطيقا الذي نشأ على يد " برت ونير " و الذي يعتمد على قبول مبدأ الاحتمال ليحل محل مبدأ اليقين العلمي، مما اسرع بالثورة العلمية التكنولوجية في خمسينيات القرن الماضي التي سرعان ما تحولت منذ عقد الستينات منه لما يعرف بثورة المعلومات والاتصالات التي ولدت في التسعينات من القرن الماضي ما يعرف بالعوامة. هذه المقولة التي لازلنا نشهد تجلياتها الثقافية والاقتصادية و السياسية على شكل زلزال عنيف هز ثوابت سابقة كثيرة ولا تزال توابعها متواليه الحدوث.

هذه الثورة التعليمية الجديدة فرضت ضرورة إعادة النظر في النظم التعليمية لتكيفها مع المستجدات الجديدة. والجزائر واحدة من الدول التي تعمل على مواكبة مستجدات العصر وفي هذا الإطار عملت على إصلاح نظامها التعليمي ليستجيب لمختلف هذه التحولات و المستجدات، لا سيما نظام التعليم العالي الذي عرف إصلاحا جديدا دخل حيز التطبيق ابتداء من الموسم الجامعي (2005-2006).

غير أن هذا الاصلاح – المنتقي- وضع لخدمة مشروع كجتمتع يختلف عن المجتمع الجزائري... في هذا السياق سيحاول هذا الفصل- الإطار العام للدراسة- عرض وسيط مشكلة الدراسة. من خلال إبراز أسباب إختيار الموضوع وأهداف الدراسة وأهمية الدراسة وفروضها و المنهج المتبع في هذه الدراسة وأخيرا أهم المفاهيم المتعلقة بنظام (ل، م، د).

1. تعريف وتحديد مشكلة الدراسة

منذ مطلع القرن الماضي، تزايد الاهتمام بالتعليم سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء، فارتأت الأولى في أن التعليم هو وسيلتها لتحقيق القوة و المحافظة على أوضاعها الاقتصادية و السياسية و تنميتها، أما الثانية فقد أدركت أن التعليم هو أدواتها الرئيسية لسد الفجوة بين التخلف و التقدم. كما أنه وسيلتها للاستثمار دون حاجة كبيرة لرأس المال المادي، بما يساعد على رفع مستوى معيشتها من خلال إستغلال لإمكاناتها الطبيعية الذاتية و تنميتها.

وفي النصف الثاني من القرن الماضي أدرك الاقتصاديون و السياسيون، أن التعليم غدا القوة المحركة للمجتمع ليس فقط في زيادة النمو الاقتصادي، ولكن أيضا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

أما في الوطن العربي فقد بذلت الدول العربية منذ استقلالها وحتى نهاية القرن العشرين جهودا كبيرة في سبيل نشر التعليم، وكان شعارها في البداية هو الاستيعاب، ولم تكن تأبه كثيرا لنوعية التعليم ومستواه بقدر ما عملت على فتح أبواب المدارس على مصرعيها للقضاء على الجهل، ولعلها كانت تحسب وما تزال ولو بمقدار مجرد فتح أبواب التعليم لأكثر عدد من المتعلمين كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وقلما كانت تأبه لحقيقة أساسية وهي أن التربية الحقة تؤدي إلى التنمية و التقدم و تقضي على التخلف ليست أي نوع من التربية بل هي التربية التي تضع سلفا في نيتها وأهدافها و محتواها و طرائقها أهداف التنمية و المستقبل باحتمالاته و مستلزماتها.

وفي النصف الثاني من القرن الماضي و نتيجة لما حدث من تطور للتربية و التعليم في العالم من حيث الاهتمام بنوعية التعليم و محتواه و مآتلا ذلك من ربط بين التعليم و حاجات التنمية الشاملة و ما إستلزمه ذلك الربط من عناية مزدوجة بالتخطيط للتوسع الكمي و التحسين النوعي لنظام التربية في آن واحد، و خاصة مع بداية عقد الستينات إنتقل شعار التحسين إلى البلاد العربية، و من ثمة قامت الدول العربية و مآتزال بجهود كبيرة في مجال التحسين النوعي للنظام التربوي.

تعد الجزائر واحدة من الدول العربية التي أولت لقطاع التربية و التعليم إهتماما بالغا و عملت و لازالت تعمل بالتعاون مع المنظمات العربية و الإقليمية و الدولية من أجل تحسين نوعية التعليم في شتى مقوماته و أبعاده لا سيما التعليم العالي هذا الأخير الذي عرف جملة من التغيرات و الإصلاحات كان أهمها الإصلاح الجامعي سنة 1971، فعلى مستوى الخطاب تمت الإشارة إلى ضرورة تثمين دورات الجامعة بما تقدمه من مخرجات الكوادر و الأطارات ذات التأهيل العالي.

في ظل إفرزات التحول الحاصل في العالم و الذي جعل منه قرية صغيرة، يشهد المجتمع الجزائري جملة من التحولات، بدءا بإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني و إعادة النظر في التنظيم ضمن بلورة التوجه نحو إقتصاد السوق و التعدد السياسي و أساليب ممارسة السلطة، فإن الجامعة معنية كمؤسسة إجتماعية بمواجهة هذه التطورات و التغيرات من خلال إعادة النظر في منطلقاتها و أهدافها و مناهجها و طرق التدريس فيها ليتمكن خريجو الجامعة من مسايرة متطلبات السوق العالمية الجديدة.

وقد سعت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي منذ أزيد من سنة في تحضير ملف الإصلاح الجامعي الجديد لانطلاق في تطبيقه في بعض المؤسسات الجامعية للسنة الجامعية 2004-2005 ليتم اعتماده بصورة نهائية في أغلب الجامعات الجزائرية للسنة الجامعية 2005-2006.

يتمثل هذا الإصلاح في اعتماده على هندسة ليسانس، ماستر، دكتوراه، وهو نظام مقاييس يسمح بمعادلة كل الشهادات في كل البلدان.

يعتمد نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه في هيكله على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل مرحلة منها بشهادة جامعية:

مرحلة أولى: ويقصد بها شهادة البكالوريا+03 سنوات وتتوج بشهادة الليسانس.

مرحلة ثانية: ويقصد بها شهادة البكالوريا+05 سنوات وتتوج بشهادة الماستر.

مرحلة ثالثة: ويقصد بها شهادة البكالوريا+08 سنوات وتتوج بشهادة الدكتوراه.

غير أن الحقيقة التي تطرح نفسها وهي أن هذا النظام (ل، م، د) وضع لخدمة مشروع مجتمع له خصوصياته التاريخية و الثقافية وله واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي يختلف كثيرا عن خصوصية المجتمع الجزائري وواقعه.

إن عملية التكوين الموجودة حاليا في جميع المراحل الدراسية وخاصة في الجامعة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في الاستجابة لظروف بنتنا وإلى شروط البحث العلمي بسبب تدني مستوى التكوين فيها و الذي يرجعه الباحثون إلى أسباب عامة لها علاقة يسوء التخطيط للمنظومة التربوية وتحديد أهدافها وكذا الوضعية العامة للبلاد التي أثرت سلبا على المستوى العام للمنظومة التربوية وأسباب خاصة تعود أساسا إلى المشكلات البيداغوجية المتمثلة في ضعف الدروس خاصة النظرية منها سبب نقص المصادر وكثرة الوحدات مع خلوها من توظيفية خاصة وقلة التدريس الميداني وضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة وعدم تطابق الملامح النظرية مع المهن الفعلية، كما أن درجة المهارة لا تتناسب مع الأداء المطلوب في العمل.

إن ما يطرحه مشروع إصلاح التعليم العالي من بدائل في هذا الصدد و المتعلقة بتنظيم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة تتسم وحدة التعليم فيها بكونها قابلة للاحتفاظ و التحويل هذا الاحتفاظ الذي يمكن من فتح معايير بين

مختلف المسارات التكوينية ويخلق حركية لدى الطلبة في هذه المسارات الدراسية (ليسانس، ماستر) تهدف أساسا إلى إكساب الطالب معارف ومهارات لازمة لكل من التأهل لمهنة ما.

إن ملف الإصلاح الذي تستعد لتطبيقه الجامعة الجزائرية اليوم، كان مخاضا عسيرا لسنوات طويلة من البحث و التشاور و التشخيص من قبل الدول الأوروبية المتقدمة التي عملت وتعمل دائما على إصلاح نظام تعليمها العالي ليستجيب لمتطلبات العصر المتغيرة، فهو مشروع يناسب واقعها الذي يختلف كثيرا عن واقع المجتمع الجزائري.

ضمن هذه المعطيات تحاول هذه الدراسة البحث من خلال قراءة تحليلية نقدية لمحتوى ملف (ليسانس، ماستر، دكتوراه) الذي تستعد أغلب الجامعات الجزائرية لتطبيقه و الوقوف على أهم ما جاء به هذا الإصلاح وفيما إذا كان يتماشى و الواقع المجتمعي الجزائري، وعليه ستكون إشكالية البحث كما يلي :

هل النظام الجديد؛ نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) يتماشى و الواقع المجتمعي الجزائري؟.

وعن هذا التساؤل الرئيسي يتفرع سؤالين فرعيين :

1- هل جاء هذا الإصلاح من أجل تعديل برامج صارت لا تتماشى وواقع المجتمع الجزائري وما يحصل فيه من تغيرات؟.

2- هل أن هذا الإصلاح، إصلاح فعلي أم أنه إصلاح من أجل الإصلاح؟

2. أهمية موضوع الدراسة

تظهر أهمية الدراسة المتمحورة حول مشروع إصلاح التعليم العالي في الجزائر (ليسانس، ماستر، دكتوراه) في القراءة التحليلية النقدية لهذا المشروع، إن التحليل النقدي لهذا المشروع من خلال عرضة وتحليل أهم جوانبه كفيل بتجلية أهم المحاور و النقاط

الأساسية التي يقوم عليها هذا المشروع، والتي تمثلت أساسا في إعادة هيكلة التعليم العالي وتحسين مناهجه من خلال مراجعة الأطوار التعليمية علاوة على تنويع التخصصات ورسملة وحدات التعليم بغية إدراج بعد الاحترافية ضمن التكوين الجامعي الجزائري.

تساعد هذه المعرفة بمختلف البدائل التي يطرحها هذا المشروع من دون شك على رصد وتبيين أهم الإيجابيات و السلبيات التي يمكن أن تترتب عن هذا الإصلاح بوصفه حلا ضروريا لمعالجة أزمة النظام الجامعي الجزائري الحالي.

وكما هو شأن فإن أي إصلاح يعمل على تحسين أوضاع غير مرغوب فيها، سيساهم هذا الإصلاح لا محالة بقسط وافر في إعادة هيكلة و ترتيب الجامعة الجزائرية بصورة مغايرة عن الصورة التي كانت عليها، وهو الأمر الذي يستدعي تحليل هذا المشروع بغية معرفة ما إذا كانت هذه الحلول التي يطرحها هذا المشروع تتوافق ومعطيات المجتمع الجزائري.

تعد مسألة " الإصلاح التربوي " أو إصلاح التعليم العالي واحدة من المسائل التي تحظى باهتمام بالغ من قبل الباحثين، بداية من أوائل الخمسينيات من القرن الماضي عندما أخذت أنظار دارسي علم الاجتماع وعلماء التربية تتواجه بدراسة " التجديد

التربوي " في الدول المتقدمة الغربية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمثلت وقتها في إصلاح برامج ومناهج التعليم التي كان لـ " إيزاليس راو " عام 1949 دور مكرس للتجديد في تعليم العلوم، كما كان لـ " P.S.S.C " برئاسة البروفيسور " جير ولدا زاخارياس " من معهد التكنولوجيا في " ماساشوسيتن " دور كبير في إصلاح البرامج بوصفه رجل علم ورائد في أن واحد (ألبير.ق بايز 101).

أما في الوقت الراهن فإن مسألة إصلاح التعليم خاصة التعليم العالي تكتسي أهمية بالغة، وتحظى بخير كبير من البحث و التفكير و النقاش، كونه غدا واحدا من أول الأولويات التي تهتم بها الدول، نظرا لكونه - قطاع التعليم العالي - الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها المجتمع للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة.

وتعود أهمية دراسة إصلاح التعليم العالي، خاصة في الوقت الراهن إلى عدة أسباب لعل من أهمها :

- يعد إصلاح التعليم الجامعي وتحديث مؤسساته أحد الحلول المنطقية لخروج التعليم العالي من أزمته، وفي نفس الوقت لمواجهة التحديات المستقبلية المختلفة.
- إصلاح التعليم الجامعي بم يعد مجرد اختيار بل أصبح ضرورة تفرضها متغيرات الحاضر و المستقبل.

3. أسباب اختيار موضوع الدراسة

لامراء في أن لكل موضوع دراسة، أسباب تفتقه في ذهن الباحث، ليجد طريقة إلى البحث و الممارسة العلمية فيما بعد، ومن الأسباب التي قادت إلى اختيار هذا الموضوع نذكر الآتي :

1. إن البحث المقدم يعد واحدا من أهم موضوعات الساعة، ذلك أن إصلاح التعليم العالي، وتطوير البحث العلمي، غدا الشغل الشاغل لمعظم الدول، سواء العربية أو الغربية، لإدراك هذه الدول ما لهذا القطاع من أهمية في تفعيل كل مناحي الحياة خاصة الاقتصادية، في عالم الثابت الوحيد فيه هو التغيير.

2. يعد هذا البحث خطوة أولى على طريق البحث العلمي الذي أريد أن أعمل به مستقبلا للبحث في قضايا التعليم العالي و التنمية في العالم العربي.

3. يعد التعليم العالي المحرك الرئيسي لأي تنمية منشودة، وقد لاحظت أن الدول العربية، وخاصة الجزائر، تتفق الكثير على هذا القطاع من أجل تطويره وإصلاحه، غير أن نقائص كثيرة تظل تعترضه، وتحول دون تحسينه الفعلي، وتجعل من الإصلاحات مجرد حلول ترقيعية، فحاولت في هذه الدراسة بسط ملف إصلاح التعليم العالي الجديد (ل، م، د)؛ من خلال قراءة تحليلية نقدية لإبراز أهم ما جاء به هذا الملف الذي تعتمزم الدولة الجزائرية تطبيقه للسنة الجامعية 2006/2005 بأغلب الجامعات الجزائرية.

4. هدف الدراسة

يخلو عمل علمي من أهداف تحدد للقائم عليه الخطوط العريضة لهذا العمل. وللدراسة المقدمة جملة من الأهداف تسعى لتحقيقها، تتبدى أهم هذه الأهداف في القراءة التحليلية النقدية لمشروع إصلاح التعليم العالي و ابحت العلمي في الجزائر، ملف (ليسانس، ماستر، دكتوراه).

إن هذه القراءة كفيلة بتشريح هذا المشروع من مختلف جوانبه، وتحليل أهم النقاط التي تضمنها هذا المشروع، سواء تلك المتعلقة بنوعية الشهادات أو تسيير وتأطير الدراسات، وكذا الوقوف على أهم الإجراءات المرافقة لهذا المشروع، و المقترحة من قبل الوزارة المعنية- مشروع الإصلاح- يستجيب لمجابهة التحدي المطروح على الجامعة الجزائرية، و المتمثل في ضمان التكوين النوعي لمليون طالب يتوقع تسجيلهم لعام 2008، هذا من جهة ومن جهة أخرى جعله - مشروع الإصلاح- يتلاءم وقيم و تقاليد الإنسان الجزائري المستمدة من خلال التربية الدينية و البيئية، ليكون في النهاية مشروعاً يتمشى و الواقع المجتمعي الجزائري في كل أبعاده.

ويبرز البحث بين تطابق الإصلاحات مع الواقع المجتمعي الجزائري، كأهم هدف تسعى هذه القراءة التحليلية النقدية الوصول إليه.

5. الفروض

تكتسي مرحلة صياغة الفروض أهمية كبرى في البحث ، كونها أداة فاعلة في توجيه البحث، فهي التي ترشد الباحث إلى الخطوات التي ينبغي له أن يتبعها لتحقيق ما افترضه.

والفرض بالمعنى العام: " هو الرأي الذي يضعه الباحث على سبيل التخمين لتفسير ملاحظاته وتجاربه " وبهذا المعنى يكون الفرض حلاً أو تفسيراً مؤقتاً يضعه الباحث لحل مشكلة البحث.

كما يمكن أن تعرف الفروض أيضا على أنها "تقريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة وتشير إلى الطريقة التي يضمن بها أن متغيرا مستقلا يؤثر أو يعدل متغير تابع." (محي الدين مختار، 1999، 80).

وتأسيسا على تساؤل الدراسة المدرج في تحديد وتعريف مشكلة الدراسة فإن هذه الدراسة تتضمن فرضية رئيسية وفرضيتان فرعيتان.

تكون الفرضية الرئيسية على النحو التالي :

يتماشى النظام الجديد (ل، م، د) (ليسانس، ماستر، دكتوراه) و الواقع المجتمعي الجزائري.

أما الفروض الفرعية فتأتي على النحو التالي :

الفرض الأول :

الإصلاح الجديد إصلاح يعدل وينمي برامج صارت لا تتماشى وواقع المجتمع الجزائري وما يحصل فيه من تغييرات.

الفرض الثاني :

الإصلاح الجديد فعلي لا إصلاح من أجل الإصلاح.

6. منهج الدراسة

من الأمور المتعارف عليها أن منهج الدراسة يتحدد وفقا لطبيعة الموضوع المراد دراسته، وكما هو معروف أيضا أن المنهج: " مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم." (عمار بوحوش، 1990، 19).

ولما كان موضوع الدراسة يتناول ملف إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر، مشروع [ل، م، د] [ليسانس، ماستر، دكتوراه] قراءة تحليلية نقدية، فإن أنسب منهج لهذه الدراسة هو " المنهج الوصفي " " Méthode descriptif " هذا الأخير الذي يعرف على أنه: " أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن

ظاهرة أو موضوع محدد لفترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة"، كما يمكن أن يعرف أيضا على أنه " طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته دراسة علمية من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يمكن تفسيرها." (رجاء وحيد دويدري، 2000، 184).

وتأسيسا على ما سبق فإن إستخدامنا للمنهج الوصفي، كان يهدف بالأساس إلى وصف الهيكلية الجديدة المقترحة لنظام التعليم العالي الجزائري، المدرجة في ملف الإصلاح [ل، م، د] الذي شرعت بعض الجامعات الجزائرية في تطبيقه للموسم الجامعي 2005/2004 على أن يطبق وبصفة متدرجة في باقي الجامعات الجزائرية الموسم الجامعي 2006/2005، وقد اتبعنا في هذا الصدد مراحل المنهج الوصفي المتمثلة في:

- مرحلة الوصف: في إطار هذه المرحلة قدم عرض حول مشروع (ل، م، د) من خلال تناول أهم الخطوط العريضة لهذا المشروع والمتمثلة في نوعية الشهادات الجديدة.

- مرحلة التحليل : وفي إطار هذه المرحلة تم تحليل مشروع إصلاح التعليم العالي (ل، م، د) من خلال التطرق إلى البدائل التي يطرحها هذا النظام لحل الأزمة التي تعانيها الجامعة الجزائرية التي ترفع تحديا مزدوجا متمثلا في استقبال مليون طالب للسنة الجامعية 2008 مع ضمان تكوين نوعي للطلاب وكذا الحديث عن أهم ما يمكن أن يطرحه أو يلاقيه هذا المشروع من انتقادات.

7. المفاهيم الأساسية في نظام (ل، م، د)

من المفيد أن نذكر أن كل إصلاح جديد يدخل بعض المصطلحات و المفاهيم الخاصة به، ومن أهم المصطلحات المتعلقة بنظام (ل، م، د) نذكر الآتي :

- شهادة الليسانس : Licence

دبلوم من المستوى الأول، مرتبط بـ(بكالوريا+03 سنوات) و180 قرضا يحضر إلى نوعين من الشهادة: ليسانس أكاديمي، ليسانس مهني.

- شهادة الماستر : Master

دبلوم من المستوى الثاني في الدراسات العليا مرتبط بـ(بكالوريا+5 سنوات) و120 قرضا بعد شهادة الليسانس، يمكن أن يكون أكاديميا أو مهنيا.

- شهادة الدكتوراه : Doctorat

شهادة من المستوى الثالث ترتبط بـ(بكالوريا+8سنوات) ناتجة عن عمل بحث لمدة 03 سنوات بعد الحصول على شهادة الماستر.

- الشهادة الأكاديمية :

شعبة مكرسة للدراسات النوعية (الأساسية) الأكاديمية و التي يمكن أن تكون تحضيرية لمواصلة الشهادة الجامعية سواء الماستر أو الدكتوراه.

- الشهادة المهنية :

شعبة من التكوين نوعية موجهة نحو الإدماج في عالم الشغل و البرامج تحدد بالاتفاق مع قطاعات المستخدمين، وبغية الرجوع فيها للدراسات الجامعية مسموح به للطلبة.

- الرصيد :

وحدة قياس التعليم المحصل وهو الوحدة التقييمية في سلم مرجعي خاص بكل المؤسسات الجامعية وقابل للاحتفاظ والتحويل ويقدر السداسي الواحد ب30 رصيда.

- مجالات التكوين :

المجال عبارة عن تجمع تخصصات عدة على شكل مجموعات منسجمة من ناحية المنافذ المهنية التي يؤدي إليها كل مجال تعرف بعض المسارات النموذجية.

- وحدات التعليم :

تنظم الدروس على شكل وحدات للتعليم (و،ت) وهي عبارة عن مجموعات للتعليم (مقررات ومواد) منظمة بطريقة بيداغوجية منسجمة، وحسب منطق الانتقال بهدف بلوغ كفاءات ملموسة، تقدم هذه الوحدات في مدة قدرها ستة أشهر، وتنقسم وحدات التعليم إلى ثلاثة أنواع :

* وحدة التعليم الأساسية :

تشمل مواد التعليم الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في الشعبة المعنية.

* وحدة التعليم الخاصة بالإكتشاف :

تشمل مواد التعليم التي تمكن من توسيع الأفق المعارفي للطالب وتفتح له منافذ أخرى في حالة إعادة توجيهه بفضل تعددية المواد التي تميز هذا المفهوم.

* وحدة التعليم الأفقية :

تجمع مواد تعليم مثل اللغات الحية والإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال والإنسانيات... التي توفر أدوات ضرورية للاكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية تسهل الاندماج و التكيف المهنيين مع محيط يتغير باستمرار.

- الوحدة التحويلية :

وحدة دراسة أساسية يمكن للطالب من خلالها تنفيذ رغبته في التحول من شعبة إلى أخرى أو من مجال إلى آخر أو من كلية إلى أخرى.

- الاستدراك :

امتحان ثاني يشكل فرصة للطالب الذي لم يتسنى له الحصول على معدل أعلى أو مساوي لـ 20/10. (Ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, 2004, p14).

خلاصة الفصل

تضمن الفصل الأول سبعة عناوين أساسية شكلت في اجتماعها الإطار العام للدراسة، وقد تضمن العنوان الأول المعرف ب: تعريف وتحديد مشكلة الدراسة شرحا بسيطا لمشكلة الدراسة وقد انتهى بطرح إشكالية الدراسة متمثلة في التساؤل الرئيسي الذي صيغ على النحو التالي: هل النظام الجديد، نظام (ل، م، د) يتماشى والواقع المجتمعي الجزائري؟ وعن هذا التساؤل الرئيسي تفرع تساؤلان فرعيان للدراسة.

أما العناوين الثاني والثالث والرابع على التوالي فقد جاء فيها تبين وتوضيح لأهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره والهدف المتوخى من وراء هذه الدراسة.

ليتضمن العنوان الخامس و السادس فروض الدراسة هذه الأخيرة تضمنت فرضا رئيسيا وفروضا فرعية، وكذا المنهج الذي اتبع في هذه الدراسة.

أما الفصل السابع فقد احتوى على شرح موجز لأهم المفاهيم الأساسية المستخدمة في نظام (ل، م، د) ليكون بهذا دليل القارئ لفهم المفاهيم الخاصة بنظام (ل، م، د)- موضوع الدراسة.-